حابي HAPI JOURNAL
نشرة تصدر عن بوابة حابي - العدد 124 الإثنين 15 فبراير 2021

محفظتها وصلت إلى 95 مليار جنيه

البنك المركزي: تضاعف حجم أعمال شركة ضمان مخاطر الائتمان في 2020

الشركة دعمت موازنة الدولة بنحو 600 مليون جنيه

أكثر من 196 ألف عميل مستفيد منهم 100 ألف عميل مشروعات متناهية الصغر

حابي

كشف البنك المركزي المصري، عن تحقيق شركة ضمان مخاطر الائتمان CGC طفرة في حجم أعمالها خلال عام 2020، بنسبة تزيد على 100% مقارنة بعام 2019.

وقال المركزي، إن حجم محفظة الائتمان المضمونة من الشركة بلغت نحو 95 مليار جنيه استفاد منها أكثر من 69 ألف عميل مشروعات صغيرة ومتوسطة وكبرى، و100 ألف عميل في القطاع المتناهي الصغر ممثلة بذلك حصة سوقية تقدر بنحو 42%، من إجمالي حجم ائتمان البنوك لقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر.

وذكر البيان، أن البنك المركزي المصري عمل على تفعيل دور شركة ضمان مخاطر الائتمان (CGC) في المبادرات التي أطلقها لمواجهة التداعيات، باعتبار آلية الضمان عنصرًا رئيسيًا تتوافق عليه السياسات الاقتصادية العالمية كافة لتوفير السيولة اللازمة للقطاع الخاص ودعم استمرار الأعمال والحفاظ على العمالة، وذلك من خلال تشجيع البنوك على توفير التمويل اللازم لكل الأعمال والأفراد وبشروط مقبولة وخاصة للقطاعات المتضررة، وذلك في إطار توجيهات الرئيس عبد الفتاح السيسي بتنفيذ حزمة إنقاذ لدعم الاقتصاد ومواجهة تداعيات جائحة كورونا.

أضاف البنك المركزي أن شركة ضمان مخاطر الائتمان، دعمت موازنة الدولة بأكثر من 600 مليون جنيه، تأمينات وضرائب من خلال توفير 120 ألف فرصة عمل، والمساهمة من خلال برنامجي دعم المشروعات الكبرى والسياحية في الحفاظ على عمالة قائمة في حدود 100 ألف عامل.

وأضاف المركزي في بيان أمس الأحد، أن محفظة شركة ضمان المخاطر مثلت نحو 2.3% من إجمالي الناتج المحلي عن عام 2020، مؤكدًا قيامها بدورها في دعم الاقتصاد القومي من خلال المبادرات التي أطلقها البنك المركزي والخاصة بالتعامل مع الجائحة.

ومن جانبها أوضحت نجلاء بحر، العضو المنتدب لشركة ضمان مخاطر الائتمان، أنه بالتوازي مع جهود البنك المركزي لتوفير السيولة للقطاع الخاص لدفع حركة السوق، قامت الشركة بتعديل أدواتها لتواكب اتجاهات المركزي بزيادة نسبة تغطية مخاطر البرامج المستهدفة للقطاعات المتضررة، وأيضًا تشجيع البنوك على مد فترة التمويل وتعديل مدة السداد ومنح فترات سماح كنوع من التيسير، إضافة إلى تخفيض عمولة الشركة لإصدار الضمانة في ضوء الحاجة للدفع بعجلة العمل وتيسير التمويل.

وتابعت بحر: قامت الشركة أيضًا بتسهيل إجراءات الإصدار وتفعيل منتج ضمان المحافظ والذي يتسم بسرعة واقتصادية التعامل وانخفاض التكلفة، بجانب تسهيل إجراءات مطالبات الصرف وتشجيع إبرام الجدولة والتسويات الودية لتشجيع البنوك على التخفيف على العملاء المتعثرين، وأيضًا تطوير نموذج وآليات عمل لضمان توافر هيكل تشغيلي مرن، بما يضمن قدرة الشركة على الاستجابة السريعة للمبادرات المختلفة القائمة والمتوقعة من البنك المركزي المصري لمواكبة متطلبات السوق دائمة التغير خلال فترة الجائحة وما بعدها.

وأشار البيان، إلى أنه تحسبًا لاستمرار الجائحة لفترة أخرى وما قد يؤدي إليه من تزايد عدد الكيانات والشركات المتضررة وتنوع احتياجاتها المالية، عملت شركة ضمان مخاطر الائتمان على تأمين وجود منتجات ضمانية مبتكرة ومتعددة تفي بالاحتياجات المالية المختلفة والمتزايدة خلال هذه الفترة الاستثنائية ومنها توفير التمويل عن طريق الاستثمار من خلال منتج ضمان لصناديق الاستثمار "صندوق الأسهم الخاص" أو "رأس مال الاستثمار" أو توفير تمويل عن طريق أدوات سوق المال مثال ضمان "توريق السندات" أو "منتج ضمان التخصيم".

وأضاف أنه ومع حلول عام 2021 وتأكد استمرارية تداعيات الجائحة وعدم اتضاح الرؤية بشأن العودة إلى الوضع الطبيعي، فقد تنفيذ السياسات الخاصة بالدعم الحكومي لمبادرات توفير السيولة اللازمة للحفاظ على استمرار هذه الأعمال والعمالة ودعم شركة الضمان لتشجيع البنوك على استمرارية تسهيل التمويل.

ويعمل البنك المركزي المصري مع شركة ضمان مخاطر الائتمان على وضع سياسة وخطة مدروسة بأهداف واضحة وجدول زمني للعودة تدريجيًا إلى الأوضاع الطبيعية عقب انقضاء الجائحة، بما يحافظ على استقرار السوق المصرفية ويساعد على تكيف الشركات للانتقال إلى مرحلة ما بعد الجائحة مع انحسار المبادرات الحالية.

يجدر الإشارة إلى أن شركة ضمان مخاطر الائتمان هي الشركة الوحيدة المنوط بها إصدار الضمانات بمصر من خلال الدعم الحكومي والدولي الميسر لها، منذ بدء عملها عام 1991 كشركة مصرية مساهمة من مجموعة بنوك مصرية.

وإدراكًا من البنك المركزي المصري بأهمية دور الضمان كأحد أدواته الحيوية بخصوص تشجيع البنوك على توفير التمويل اللازم للقطاعات المستهدف تطويرها من قبل الدولة فقد عمل البنك المركزي منذ عام 2015 على دعم خطة تطوير شركة الضمان وتحويلها إلى شركة قوية تواكب أفضل الممارسات في هذا المجال وتتوافق معايير تشغيلها مع معايير تشغيل الضمان والمتفق عليه عالميًا، حيث قام البنك المركزي المصري في عام 2017 بشراء حصة 20% من الأسهم القائمة للشركة وتولى نائب محافظ البنك المركزي المصري رئاسة مجلس إدارة الشركة.

وفي عام 2018 اعتمد البنك المركزي وزنًا نسبيًا لضمانة الشركة عند حساب البنك لمعيار كفاية رأس المال في ضوء قوانين بازل للبنوك ممكنًا من تخفيض عبء تكلفة الائتمان المقدم من البنوك للفئات المستهدفة.

وكان لدور البنك المركزي المصري ودعمه لتطوير الشركة منذ عام 2015 الأثر الأكبر في جاهزية الشركة للتعامل مع تداعيات جائحة كوفيد – 19 وتحقيق الشركة لنتائج مميزة وصلت إلى 1000% نسبة زيادة في المحفظة منذ عام 2015 وحتى عام 2020، و1100% نسبة زيادة في عدد العملاء المستفيدين عن نفس الفترة، بحسب ما أورده البيان.

عند 15.65 جنيها

الدولار يواصل التراجع

حابي

واصل سعر صرف الدولار تراجعه أمام الجنيه، في تعاملات أمس الأحد، لدى غالبية البنوك بين قرش وقرشين.

وخسر متوسط سعر الدولار نحو 1.39 قرش في مستهل تعاملات الأسبوع، وفق بيانات البنك المركزي، ليسجل 15.5575 جنيهًا للشراء و15.6575 جنيهًا للبيع، مقارنة بمستوى 15.5714 جنيهًا للشراء و15.6714 جنيهًا للبيع الخميس الماضي.

وتراجع سعر الدولار في بنكي الأهلي المصري ومصر، قرشًا واحدًا، لينخفض إلى 15.57 جنيهًا للشراء، و15.67 جنيهًا للبيع، مقارنة بمستوى 15.58 جنيهًا للشراء و15.68 جنيهًا للبيع.

فيما انخفض الدولار قرشين لدى كل من:البنك العربي الإفريقي والإسكندرية، ليسجل 15.55 جنيهًا للشراء و15.65 جنيهًا للبيع، مقارنة بمستوى 15.57 جنيهًا للشراء و15.67 جنيهًا للبيع.

وفي بنك عوده انخفض الدولار بمقدار قرشين، ليبلغ 15.56 جنيهًا للشراء، و15.66 جنيهًا للبيع، مقابل 15.58 جنيهًا للشراء، و15.68 جنيهًا للبيع، كما انخفض قرشًا واحدًا في كريدي أجريكول ليسجل ذات المستوى، مقابل 15.57 للشراء و15.67 للبيع نهاية الأسبوع الماضي.

واستقر الدولار في بنك إتش إس بي سي HSBC، عند ذات المستوى المسجل يوم الخميس الماضي، 15.55 جنيهًا للشراء و15.65 جنيهًا للبيع.

وتعرض 8 بنوك الدولار عند أقل مستوى 15.55 جنيهًا للشراء، و15.65 جنيهًا للبيع، وهي: التجاري الدولي CIB، والعربي الإفريقي، وقطر الوطني QNB، وHSBC، والإسكندرية، وأبو ظبي الأول، والمصرف العربي الدولي والمصرف المتحد.

وكانت مصر قد طرحت الأسبوع الماضي، سندات بالسوق الدولية بقيمة إجمالية 3.75 مليار دولار، نجحت في اجتذاب طلبات اكتتاب بقيمة 16.5 مليار دولار، مما ساعد على خفض سعر العائد عن مستوى الأسعار الاسترشادية للإصدار.

وجرى تنفيذ إصدار السندات الدولية على ثلاث شرائح 5 و10 و40 سنة، بقيم بلغت 750 مليون دولار للأولى بعائد 3.875% بدلًا من 4.25%، و1.5 مليار دولار للثانية بعائد 5.875% بدلًا من 6.25%، و1.5 مليار دولار للأخيرة بعائد 7.5% بدلًا من 7.875%.

8 بنوك تعرض أقل سعر للبيع

توقعات بكسر البورصة مستهدفات جديدة قبل نهاية الربع الأول

رنا ممدوح

أرجع إيهاب السعيد، العضو المنتدب لشركة أصول لتداول الأوراق المالية، تراجع مؤشر البورصة الرئيسي بانطلاقة الأسبوع الثالث من شهر فبراير، إلى 3 أسباب رئيسية، منها: انخفاض حصة الأجانب من التداولات اليومية.

وأغلق مؤشر البورصة الرئيسي EGX30 التعاملات متداولًا عند مستوى 11506 نقطة، مسجلًا انخفاضًا بنسبة 0.34%.

وتراجع مؤشرا EGX70 وEGX100، متساويا الأوزان، بنسبة 0.55% و0.54% على الترتيب.

وسجلت تداولات البورصة مبلغ 1.533.190 مليار جنيه على 189 شركة من خلال 54.065 ألف عملية.

وسيطر الاتجاه البيعي على تعاملات المستثمرين الأجانب وسجلوا صافيًا بقيمة 21.964 مليون جنيه، منها 18.875 مليون جنيه للمؤسسات، و3.088 مليون جنيه للأفراد.

وأوضح السعيد أن تراجع الاستثمارات الأجنبية بجانب انخفاض حصة المؤسسات بشكل عام، يؤثران سلبًا على أداء الأسهم القيادية والتي يكون أغلبها داخل مؤشر البورصة الرئيسي.

في حين يعتقد أن مؤشر EGX70 يتعرض لموجة جني أرباح على صدى المكاسب التاريخية التي يحققها منذ بداية العام الجاري، مرجحًا أن تكون موجة قصيرة الأجل ويعاود الارتفاع بالأسبوع الأخير من فبراير.

واستند العضو المنتدب لشركة أصول لتداول الأوراق المالية في توقعه إلى استمرار سيطرة الأفراد على أكثر من 70% بالتعاملات اليومية بالبورصة، بما يضمن مواصلة الصعود للمؤشر السبعيني.

توقع السعيد أن يتحرك مؤشر البورصة الرئيسي بصورة عرضية على المدى القصير، لحين اختفاء التحديات التي يواجهها.

وفيما يخص القطاعات المقيدة، قال إن قطاعي الأدوية والمدفوعات الإلكترونية والتكنولوجيا هما الورقتان الرابحتان للمستثمرين بالفترة الراهنة.

ومن جانبه، توقع إبراهيم النمر، رئيس قسم التحليل الفني بشركة النعيم القابضة، أن تشهد الجلسات القادمة تحرك مؤشر البورصة الرئيسي بصورة عرضية ليختبر مستوى الدعم الأقرب 11450 نقطة.

وعزا النمر توقعه إلى تراجع القوى الشرائية حول سهم البنك التجاري الدولي، لدفعة لتحقيق مكاسب سعرية جديدة.

ومع ذلك، أعرب عن تفاؤله بقدرة سوق المال المصرية على الوصول لمستهدفها عند مستوى 12000 نقطة بنهاية الربع الأول من 2021.

وعلى مستوى القطاعات، يعتقد النمر أن أسهم الأدوية بجانب بعض أسهم قطاع البنوك مرشحة لتحقيق معدلات نمو قوية بالمرحلة القادمة.

إيهاب السعيد، العضو المنتدب لشركة أصول لتداول الأوراق المالية

محللان: تراجع مشتريات الأجانب وراء الحركة العرضية

سريان عرض استحواذ بنك مصر اعتبارًا من أمس وحتى 11 مارس المقبل

بيكر تيلي مستشارًا ماليًا مستقلا لتحديد القيمة العادلة لأسهم سي آي كابيتال

رنا ممدوح

قرر مجلس إدارة شركة سي آي كابيتال القابضة للاستثمارات المالية في جلسته المنعقدة الخميس الماضي، تعيين بيكر تيلي وحيد عبد الغفار وشركاه كمستشار مالي مستقل.

وأفادت الشركة في بيان للبورصة، بأنه تم تعيين Bakertilly لتحديد القيمة العادلة لأسهم الشركة.

وفي 11 فبراير الجاري، وافقت هيئة الرقابة المالية، على نشر إعلان عرض الشراء الإجباري المقدم من بنك مصر للاستحواذ حتى عدد 652.809 مليون سهم المكملة لنسبة 90% من أسهم رأسمال سي آي كابيتال القابضة للاستثمارات المالية بسعر نقدي 4.7 جنيه للسهم الواحد، وبحد أدنى للتنفيذ 51%.

وأشارت إلى أن ذلك وفقًا لأحكام الباب الثاني عشر من اللائحة التنفيذية لقانون رقم 95 لسنة 1992.

وأكدت التزام مقدم العرض بشراء كامل الأسهم المعروضة للبيع كاستجابة لعرض الشراء بحد أقصى 90% من أسهم الشركة المستهدفة بالعرض.

ونوهت أنه إذا تجاوزت الأسهم المعروضة للبيع عدد الأسهم المطلوب شرائها، سيقوم مقدم العرض بالشراء من جميع مالكي الأسهم الذين استجابوا للعرض بنسبة مجموعة ما تم عرضة إلى مجموع الأسهم المطلوب شرائها مع جبر الكسور لصالح صغار المساهمين.

وأعلنت إدارة البورصة المصرية، أمس، أن فترة سريان عرض الشراء المقدم من بنك مصر للاستحواذ على 652.809 مليون سهم والمكملة لنسبة 90% من رأسمال سي آي كابيتال القابضة للاستثمارات المالية هو عشرون يوم عمل.

وأفادت البورصة في بيان لها، أن فترة السريان تبدأ أمس الأحد وحتى جلسة تداول 11 مارس القادم، بسعر 4.70 جنيه للسهم الواحد.

وأشارت إلى أنه سيتم التنفيذ بالبورصة المصرية خلال خمسة أيام عمل بعد انتهاء فترة سريان العرض.

وأكدت على جميع شركات السمسرة تسجيل أوامر البيع والشراء الخاصة بهذا العرض في النظام الخاص بذلك بالبورصة (OPR) ، على أن تكون جميع الأوامر مفتوحة المدة وكذلك بالنسبة لأوامر حجز الكميات المسجلة.

كما يجب مراعاة عدم القيام بأي تعديلات على أكواد العملاء البائعين تؤدي إلى إيقافها وذلك حتى تمام تنفيذ الصفقة.

وقالت إنه على جميع شركات السمسرة مراجعة أوامرها من خلال شاشات متابعة الأوامر بالنظام قبل نهاية جلسة تداول 11 /3/2021 على أن تقوم هذه الشركات بإجراء أي تعديلات في أوامرها قبل نهاية هذا الموعد ولن يسمح بإجراء أي تعديلات على بيانات الأوامر بعد نهاية هذا الموعد.

أهم الأخبار

اضغط على العناوين

- معهد التمويل الدولي يتوقع نمو الاقتصاد المصري 2.3% العام المالي الحالي
- وزير التموين: تخفيضات معارض أهلا رمضان ستتراوح بين 25 و30%
- ابتكار تبدأ تنفيذ خطة إعادة هيكلة استثماراتها تمهيدا للطرح بالبورصة
- نايل سيتي للاستثمار تلغي تأسيس شركة التطوير العقاري وتضع خطة لتوفيق الأوضاع
- انتهاء أزمة فرض 35% رسوما جمركية على واردات أوغندا من الصاج المصري